



منظمة العمل العربية

كلمة

معالي السيد / أحمد محمد لقمان  
المدير العام لمنظمة العمل العربية

في حفل افتتاح

الندوة القومية

" الأزمات الاقتصادية وأثرها على عمل الأطفال "  
{ عمان ، 23 - 25 أكتوبر / تشرين أول 2011 }

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ العزيز وزير العمل في المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة الأخ العزيز / حاتم الحلواني

رئيس غرفة صناعة الأردن

الأخوات والأخوة الأعزاء

بسعادة كبيرة نحتفل اليوم بافتتاح أعمال هذه الندوة الهامة بموضوعاتها واهتماماتها والمشاركين فيها ، وتزداد السعادة لانعقادها في عمان حيث تأتي هذه الندوة ضمن سلسلة متصلة من الأنشطة والبرامج التي ستنفذ على أرض الأردن الشقيق، العزيز والغالي على قلوب كل العرب ، اعترافاً وتقديراً لحالة الاستقرار والهدوء التي يعيشها الأردن ، والتي جعلت منه واحة أمن وأمان لراقي الحوار الاجتماعي ، في أكبر وأوسع معانيه الوطنية بكل أطيافه السياسية والاجتماعية ، ونجاح الديمقراطية فكراً وممارسة ونهج حياة .

وأن انعقاد هذه الندوة بالتعاون مع غرفة صناعة الأردن دليل على أهمية التعاون بين منظمة العمل العربية وأطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية لتنفيذ سياسات وإستراتيجيات تهدف خير الإنسان العربي ، وتقدم أوطانه ، وتوحيد المشاعر ، وحث الخطا من أجل حاضر آمن ومستقبل أكثر أماناً وإطمئناناً . وتؤكد هذه الحقائق ونحن نرى التفاعلات التي توأكب الربيع العربي الذي أصبحت سماؤه ملبدة بالغيوم . إلا أن نتائج إيجابية بدأت تظهر بوضوح في العمل من أجل تعزيز الحوار الاجتماعي الذي لا بديل عنه لتحقيق التوافق والتفاهم، كما تتعزز الديمقراطية لتمكين الشعوب من المشاركة في رسم آفاق المستقبل وصنع القرار ، ونرى في تعديل قوانين الانتخابات ومنح المرأة حق المشاركة ترشيحاً وانتخاباً ، على كافة المستويات البرلمانية والبلدية وتسلم المراكز القيادية، إضافة إلى أثر ذلك على المشاركة الاجتماعية وأخذ المرأة دوراً أكبر في المنظمات النقابية المهنية والعمالية وفي غرف التجارة والصناعة والزراعة وجمعيات المستثمرين ومنظمات المجتمع المدني . كل ذلك مؤشر إيجابي لصالح المرأة مربية الأجيال وصانعة رجال المستقبل من أطفال اليوم ورجال الغد .

الأخوات والأخوة ،،

لقد شهد العالم منذ مطلع القرن الماضي دورات اقتصادية متعاقبة تبدأ بالكساد والركود الاقتصادي يلي ذلك انتعاش اقتصادي في إطار مدد زمنية قصيرة . إلا أنه ومنذ سبعينات القرن الماضي شهد العالم ركود اقتصادي مصحوباً بالتضخم وارتفاع مستمر في الأسعار ، دون أن يتبع ذلك انتعاش اقتصادي لذلك توالى الأزمات الاقتصادية الطاحنة عانت منها الدول الغنية والفقيرة على حد سواء ، وفي حالة كهذه لا شك أن الفقراء يكونوا الأكثر ألماً والأكثر معاناة . ومن ظواهر هذه المرحلة زيادة مساحة الفقر وارتفاع معدلات البطالة . وفي الحالتين يكون الأطفال هم الضحية ، ولهذا يأتي انعقاد هذه الندوة للمزيد من الحوار على المستوى القومي ويشارك فيه ممثلين عن

أطراف الإنتاج الثلاثة ( حكومات وأصحاب أعمال وعمال ) إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وممثلين عن المنظمات القومية والإقليمية والدولية ذات الاختصاص ، بهدف تبادل الخبرات والتجارب وتفاعل الآراء في إطار من المناقشات الواعية للوصول إلى نتائج إيجابية وتوصيات وآليات عمل تحقق الأهداف في التكيف الإيجابي مع الأزمات الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر وتخفيض معدلات البطالة التي نهبنا من أخطارها ، ولم يتوقف ذلك في حدود الإعلام والحوار في قاعات مغلقة بل رفعنا هذه القضية الشائكة لتناقش في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأول الذي عقد في الكويت مطلع عام 2009 واتخذت بشأنه قرارات اعتمد بموجبها برنامج تشغيل الشباب الذي أعدته منظمة العمل العربية ، واعتمد العقد الحالي 2010 – 2020 عقداً قريباً للتشغيل ، كما اعتمد تخفيض الفقر إلى نصف وضعه الحالي .

وهذه قرارات إيجابية ، إلا أن الحكم عليها رهن بالنتائج خاصة وأن المواطن العربي وبحكم الواقع والتجارب أصبح لا يحكم إلا على النتائج . وكما من القرارات والاتفاقيات العربية التي لم تفعل رغم اعتراف الجميع بجدواها وحرصه على تفعيلها ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية السوق العربية المشتركة واتفاقيات تنقل المستثمرين والعمال بين دول الوطن العربي .

ولقد أكدنا مراراً وتكراراً أن قضية البطالة تجاوز حلها المستوى القطري وأصبحت بحاجة لحلول على المستوى القومي . ومن ينظر إلى سوق العمل العربية يرى اختلالات يصعب تفسيرها ، ولعل الأرقام دليل على ذلك فالسوق العربية تسجل وجود ( 17 ) مليون عامل عربي عاطل عن العمل وهناك ( 17 ) مليون عامل أجنبي في سوق العمل العربية و ( 15 ) مليون طفل تسرب من مقاعد الدراسة ويعمل دون أي حماية تشريعية أو اجتماعية . فإلى متى هذه الاختلالات ولماذا لا تبدأ المعالجة والإصلاح .

### الأخوات والأخوة ،،،

من الحقائق التي لا خلاف عليها أن أطفال اليوم هم رجال المستقبل وصناعه ، وأن أفضل أنواع التنمية هو التنمية في القوى البشرية ، وحتى يتم إعداد أطفالنا الإعداد الجيد ليكونوا رجال المستقبل علينا الاهتمام بالتعليم أولاً وإعادة النظر في سياساته ومناهجه وأن يكون ذو جدوى اقتصادية ، من خلال ربط مستخرجات التعليم بواقع واحتياجات أسواق العمل ، والاهتمام بالتعليم التقني والتدريب المنهي . وحتى يتم تحقيق أهداف الإستراتيجية العربية للحد من عمل الأطفال ، يجب العمل على تجفيف منابع المؤدية لهذه الظاهرة والتي ترتبط بالظروف والدوافع الاقتصادية ، لهذا فإن مد مظلة الحماية الاجتماعية وسرعة الوصول إلى الضمان الاجتماعي الشامل ومعالجة مشكلة البطالة إلى جانب تعزيز الروابط الأسرية والحد من عوامل التفكك الأسري وانفصال الأبوين يحقق الهدف بحماية الأسرة باعتبارها الحاضنة الطبيعية للطفل وخلق الأسرة السعيدة باعتبارها الخلية الأولى في بناء المجتمع السعيد .

كما أن النهوض بتفتيش العمل ودعمه بالكفاءات والصلاحيات والإعداد المناسبة القادرة على ضمان التطبيق السليم لأحكام قانون العمل ومعايير العمل العربية والدولية التي صادقت

عليها الدولة باعتبار أحكامها ملزمة لها بعد التصديق على الاتفاقية ، ومن الجيد أن غالبية الدول العربية مصادقة على اتفاقيات العمل العربية والدولية الخاصة بحماية الأطفال من العمل وفي العمل وخاصة اسواء أشكال عمالة الأطفال وما يعانون من استغلال اقتصادي وجسدي . ولقد حظيت برامج مكافحة عمالة الأطفال باهتمامات منظمة العمل العربية ، وتضمنت معايير العمل العربية أحكاماً تحمي الأطفال في العمل وأصدرت اتفاقية عمل عربية بهذا الشأن في عام 1998 . كما أصدرت الإستراتيجية العربية للحد من عمل الأطفال عام 2010 . إضافة إلى الندوات القومية وحلقات النقاش القطرية الخاصة بعمل الأطفال والتي تعتبر من البرامج والأنشطة الدائمة في خطة عمل منظمة العمل العربية .

وفي الختام لقد بذلنا الكثير من الجهد ولا زالت لدينا القوة والعزم والتصميم لبذل المزيد من الجهد لرفع قيم العمل ومواجهة البطالة وتخفيف حدة الفقر ورفع مستوى معيشة العمال وتعزيز الحوار الاجتماعي . ويسعدنا أن نطرح بين أيديكم إعلان مبادئ الحوار الاجتماعي في البلاد العربية والمتوقع إطلاقه في ربيع العام القادم بعد إقراره من مؤتمر العمل العربي حتى يتوفر مناخ الاستثمار الجاذب وعلاقات العمل الطيبة وتمكين الجميع من السير بقوة وثبات لتحقيق العدالة الاجتماعية أمل الجميع في حياة حرة وكريمة تنتفي فيها البطالة وتخف حدة الفقر وتنتهي عمالة الأطفال وينتهي معها كل أشكال استغلالهم ، حتى يعيشوا طفولتهم البريئة ويتفرغوا للتعليم وسيلة التقدم والتطور والبقاء كأمة لها مكانتها بين الأمم الراقية .

ولا يسعني في الختام إلا أن أكرر شكري وتقديري لمعالي الأخ وزير العمل في المملكة الأردنية الهاشمية لتعاونه الدائم ودعمه المستمر لأنشطة منظمة العمل العربية ، والشكر والتقدير للأخ / حاتم الحلواني رئيس غرفة صناعة الأردن ومجلس إدارة الغرفة على حسن تعاونهم ، وللأخوة الخبراء والأخوات والأخوة المشاركين في هذه الندوة، مع كل أمنيات الخير لكم بالتوفيق والنجاح والخروج بتوصيات تحقق الهدف من عقد هذه الندوة وللأردن الشقيق دوام التقدم والرفاه والازدهار .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

**أحمد محمد لقمان**

**المدير العام لمنظمة العمل العربية**

خليل  
ط / عبد المنعم